



المكتب التنفيذي
لوزراء العمل والشئون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية



منظمة العمل العربية
مكتب العمل العربية

مذكرة تفاهم
بين
منظمة العمل العربية
و المكتب التنفيذي لوزراء العمل والشئون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مذكرة تفاهم بين

منظمة العمل العربية و المكتب التنفيذي لوزراء

العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

- إنطلاقاً من الأهداف المشتركة التي تسعى لتحقيقها كل من منظمة العمل العربية والمكتب التنفيذي لوزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحقيقاً للتنمية الشاملة والمستدامة في البلاد العربية .
 - وتنسيقاً للجهود والأنشطة التي ينفذها الطرفان في المنطقة العربية من أجل تعزيز العائد وزيادة الفائدة وتوسيع حجم المشاركة في التنمية وإفساح المجال أمام القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في التنمية . .
 - وإيماناً بالدور المشترك للطرفين في تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة من خلال تضافر جهود أطراف الإنتاج الثلاث (حكومات وأصحاب أعمال وعمال) .
 - وتطويراً لقدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية في توفير الإحصاءات والبيانات عالية الجودة ، ورصد وإبراز مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحتياجات أسواق العمل في الدول العربية .
 - وتنفيذاً للمشاريع ذات الاهتمام المشترك سواء كانت ممولة من الموازنة الاعتيادية أو من الموارد الخارجية ، لتعظيم الاستفادة منها وتفاذي الأزدواجية والتكرار .
- لكل ما تقدم اتفق الطرفان على الآتي :

أولاً : التنسيق والتشاور .

- اتفق الطرفان على إتباع نهج التنسيق والتشاور المستمر في كافة القضايا ذات الاهتمام المشترك . وتحديد آليات عمل لتنفيذ ذلك من خلال :-
- عقد اجتماع دوري مشترك على هامش اجتماعات مجلس الإدارة أو المؤتمر العام للاتفاق على المشاريع المشتركة وتحديد التزامات كل طرف فيها ومكان وزمان تنفيذها والجهة المعنية بذلك .
- دعوة كل طرف للطرف الآخر لحضور الاجتماعات والمؤتمرات والندوات التي ينظمها وتناقش موضوعات ذات اهتمام مشترك .
- الاتصال المباشر والتنسيق المشترك بين الوحدات الفنية المتماثلة لدى كل من الطرفين للاستفادة من المعلومات والخبرات في تنفيذ الأنشطة ذات الاهتمام المشترك .

ثانياً : تبادل المعلومات والوثائق .

اتفق الطرفان على :-

- تزويد كل طرف ، الطرف الآخر بالإصدارات والمطبوعات والدراسات التي تصدر عنه .
- تبادل الإحصاءات والبيانات الخاصة بواقع وحركة سوق العمل وفرص الاستثمار وتجارب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستفادة من شبكة المعلومات الخاصة بكل من الطرفين .
- تزويد كل طرف ، الطرف الآخر بتوصيات المؤتمرات والندوات التي ينظمها وتشكل اهتماماً مشتركاً لكل منهما .

ثالثاً : المجالات التي تشكل اهتماماً مشتركاً ومحوراً للأنشطة التي تنفذ بتعاون مشترك .

اتفق الطرفان على قيام منظمة العمل العربية بتقديم المعونة الفنية للمكتب التنفيذي كلما كان ذلك ممكناً واختيار المحاور التالية لتكون لها الأولوية على أجندة الأنشطة التي ينفذها الطرفان بتعاون مشترك بينهما وهي :-

- الحد من البطالة وتشغيل الشباب .
- هجرة وانتقال العمالة ، سياساتها وآثارها .
- دعم الصناعات الصغرى والحرف التقليدية .
- تفتيش العمل / وإدارات العمل/ ومكاتب الاستخدام .
- الصحة والسلامة المهنية .
- تعزيز دور شبكات الأمان الاجتماعي لمحاربة الفقر .
- حماية الأطفال من كافة أشكال الاستغلال في العمل .
- مزيد من الحماية التشريعية والرعاية لإدماج المعاقين في العمل خاصة والمجتمع بشكل عام .
- مكافحة كل أشكال التمييز في العمل .
- تطوير وسائل وأساليب التدريب المهني لتتوافق مع التطور التكنولوجي واحتياجات أسواق العمل.
- تطوير الإحصاءات والبيانات ودعم مراكز الإحصاءات الوطنية .

رابعاً : الالتزامات المتبادلة في تنفيذ الأنشطة المشتركة .

- يوقع الطرفان اتفاقاً تنفيذياً منفصلاً لكل من البرامج والأنشطة التي تنفذ بالتعاون بينهما ، يتضمن كلفة المشروع ، ومصادر التمويل ، والتفاصيل الفنية والمالية ذات الصلة .

خامساً : باعتبار الطرفين بيئاً خبرة قومية وإقليمية ، يكون لخبرانهما الأولوية في تنفيذ الأنشطة والمشاريع المشتركة ، وتكون نفقات سفرهم وإقامتهم على النحو المتفق عليه في الاتفاق التنفيذي للمشروعات التي يتم تنفيذها .

سادساً : تسري مذكرة التفاهم للتعاون المشترك بين منظمة العمل العربية والمكتب التنفيذي لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمدة عامين تجدد تلقائياً من تاريخ توقيع ممثلي الطرفين عليها . ويلتزم كل طرف بالوفاء بالالتزامات الناشئة عنها . وفي حالة رغبة أي من الطرفين وقف العمل بها ، عليه إبلاغ الطرف الآخر بذلك قبل التاريخ المقترح لوقفها بستة شهور ، وفي جميع الأحوال لا يسرى وقف العمل بمذكرة التفاهم على استكمال تنفيذ أي من المشروعات المشتركة التي ينفذها الطرفان لحين الانتهاء من المشروع .

سابعاً : حررت مذكرة التفاهم هذه من نسختين باللغة العربية ، وبعد التوقيع عليها يحتفظ كل طرف بنسخة منها. ويجوز تعديلها بموافقة الطرفين .

شرم الشيخ في : ٢ / ٢٠٠٨

السيد / سالم بن علي المهيري

المدير العام للمكتب التنفيذي
لمجلس وزراء العمل والشؤون
الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول
الخليج العربية

السيد / أحمد محمد لقمان

المدير العام
لمنظمة العمل العربية